

- مشكلة الموصل ((مشكلة العراق وبريطانيا وتركيا)) :

حسم مشكلة الموصل لصالح العراق وما هي الضمانات التي قدمها العراق لعصبة الامم .

بدأت هذه المشكلة مع انتهاء الحرب العالمية الاولى وتوقيع هدنة موندس بين الحلفاء والدولة العثمانية في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩١٨ حيث كانت القوات العثمانية في الموصل اخر مواقعها في العراق وكانت القوات البريطانية على مشارف الموصل عند توقيع الهدنة اي أن القوات البريطانية لم تدخل الموصل وكان في الموصل حامية عسكرية عثمانية والتي انسحبت منها بعد ايام من وقف اطلاق النار بين الجانبين ودخلتها القوات البريطانية . ومنذ ذلك الوقت اصبحت الموصل منطقة نزاع بين العراق وتركيا لاسيما بعد ان تاسست الجمهورية التركية برئاسة كمال اتاتورك الذي اخذ يطالب باعادة ولاية الموصل وتوابعها الى تركيا واخذ يثير القلاقل على الحدود بين البلدين وتحريض الكرد على التمرد مما ادى بالطرفين الى بحث القضية بين الاطراف المتنازعة في عام ١٩٢٢-١٩٢٣ ولم يتوصل الجانبين الى حل مما ادى الى رفعها الى عصبة الامم والتي قامت بدورها الى تشكيل لجنة دولية في ٣١/ تشرين الاول ١٩٢٤ مؤلفة من المجر و السويد بلجيكا ، زار اعضاء اللجنة العراق وتركيا والاطلاع على الخرائط الحدودية وكذلك دراسة الظروف الاجتماعية والاثنية للسكان والاطلاع على اراء السكان والذي تباينة بين مطالبة الاقلية التركمانية وبعض الاسر العربية التي تربطهم مع الاتراك بعلاقات اقتصادية واجتماعية بأنظام الموصل الى تركيا في حين طالب الاكراد الذين يشكلون النسبة الاكبر من سكان الموصل هم من القومية الكردية بانظام ولاية الموصل الى الحكومة العراقية بعد لقاء قادة الحركة الكردية في السليمانية واربييل وكركوك باللجنة الدولية بشرط اعطاء الحقوق القومية والادارية والثقافية الى الشعب الكردي .

وبعد انتهاء هذه اللجنة من عملها رفعت تقريرها الى عصبة الامم والتي توصلت الى اصدار قرارها بأنها مشكلة الموصل بنظامها الى العراق وذلك في ١٦/ كانون الاول عام ١٩٢٥ . اجتمع مجلس العصبة واصرر قراره بالجماع تضمن ماياتي :

أ- اتخاذ خط بروكسل خط للحدود بين تركيا والعراق واحترام الحقوق العسكرية والادارية للبلدين .

ب- عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا و استمرار الانتداب لمدة ٢٥ سنة على العراق
ج- تقديم بريطانيا والحكومة العراقية الضمانات ومراعات رغبات الأقليات لاسيما المناطق
الكردية بتعيين موظفين لإدارة شؤونهم واحترام الحقوق الثقافية والقومية لهم .

وهكذا تمت تسوية مشكلة الموصل وارضاء تركيا باعطائها إمتياز في شركة نفط العراق
فضلا عن اعطائها لواء الاسكندرونة بعد استقطاعه من سوريا .

- معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا :

أرادة بريطانيا ان تنتهي انتدابها على العراق وأخلاء مسؤوليتها امام عصبة الامم بعد
أن حققت كل اهدافها في العراق وبحجة تاسيس حكومة عراقية ملكية دستورية واصبح
العراقيون قادرين على أدارت شؤونهم بأنفسهم ، لذلك شرعت في تنظيم العلاقات بين
البلدين بشكل عقد معاهدة جديدة تتضمن حقوق بريطانيا في العراق تمهيدا لدخول العراق
في عصبة الامم كدولة مستقلة ذات سيادة .

صدرت الارادة الملكية في ٢٣- اذار- عام ١٩٣٠ لتشكيل حكومة نوري السعيد
الاولى ، كان امام هذه الوزارة عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا ومعالجة المشكلة الاقتصادية
، حيث سارع نوري السعيد بحل المجلس النيابي (البرلمان) ، والتاثير على الانتخابات
وتأليف حزب سياسي بأسم (العهد)، واصدرجريدة (صدى العهد) الناطقة بأسم الحزب
لدعم وزارته.

بدأت المفاوضات في ٣٠- اذار- ١٩٣٠، بشأن تنظيم العلاقات بين العراق وبريطانيا
ودخول العراق عصبة الامم وانتهت المفاوضات في ٣٠/ حزيران ١٩٣٠ بعقد معاهدة بين
الطرفين التي تضمنت المعاهدة وملاحقها شروط قاسية في الامور التالية :

١- السياسة الخارجية : وافق الطرفان على إجراء مشاورات تامة ويتعهد كلاً منهما بأن لا
يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف .

٢- الدفاع : تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في حالة وقوع الحرب على ان يقدم العراق
لبريطانيا جميع ما بوسعه من تسهيلات في الاراضي العراقية .

٣- القواعد العسكرية : يتعهد العراق بتأجير لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية وحصلت بريطانيا حق مرور جيوشها عبر الاراضي العراقية .

٤- الحصانات : تتمتع القوات البريطانية في العراق بالأعفاء من الضرائب .

٥- تدريب الجيش العراقي : لبريطانيا الحق التام في ارسال المدربين العسكريين الى العراق وتدريب الضباط العراقيين .

٦- التمثيل الدبلوماسي : استبدال المندوب السامي البريطاني بمنصب سفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الاجانب .

وعلى الرغم من أن المعاهدة قوبلت بمعارضة واسعة و برفض شعبي، ووصفت بأنها استبدال الانتداب الوقتي بأحتلال بريطاني دائم لكن تم المصادقة عليها وتبادل وثائق ابرامها .

ابلغت بريطانيا عصبة الامم عن رغبتها بأدخال العراق إلى العصبة الامم كدولة مستقلة ، وبعد مذكرات طويلة حول دخول العراق العصبة قدم العراق تعهدات للعصبة في ٢-٥-١٩٣٢، وبذلك اعلن مجلس العصبة قبول العراق عضواً كدولة مستقلة في ٣ تشرين الاول عام ١٩٣٢ ، الا انه كان استقلالاً شكلياً

واصبحت المعاهدة قييد التنفيذ وتبادل السفراء بين البلدين واصبح ((فرنسيس همفريز)) اول سفيرلبريطانيا في العراق وابدل اسم دار الاعتماد البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية . واصبح العراق اول دولة عربية مستقلة بعد ان خرجت من نظام الانتداب .